بسم الله الرحمن الرحيم

إشكالية البحث عن الحقيقة في التاريخ

"دراسة في منهجيات البحث التاريخي وآفاقها المستقبلية"

أ. د. هاشم يحيى الملاح
قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة الموصل

تمهيد:-

يبدو البحث عن الحقيقة هدفاً عاماً يسعى جميع الناس الى بلوغه وان اختلفوا في مدلوله ليس في مجال البحث العلمي فقط، وإنما في مجالات الحياة كافة. وكثيراً ما عبر الباحثون عن هذا الهدف بروح حماسية وشجبوا كل محاولة للتشكيك فيه أو إثارة بعض التساؤلات حول حقيقته. وعلى سبيل المثال فقد اكد بليخانوف وهو يدافع عن الفلسفة الالمانية في مواجهة – الافكار المداهنة والجبانة – على حد تعبيره التي سادت في ذلك الحين (بداية القرن التاسع عشر) بين الفرنسيين والانكليز بقوله: "الحقيقة هي الهدف الاسمى للفكر، البحث عن الحقيقة، ففيها يكمن الخير، ومهما كانت الحقيقة، فإنها أفضل من الزيف، والواجب الاول للمفكر هو ألا يتراجع أمام أي نتائج، فيجب أن يكون مستعداً للتضحية بأعز افكاره أمام الحقيقة، فالخطأ مصدر كل دمار، والحقيقة هي الخير الاسمى ومصدر كل خير آخر". ويضيف بليخانوف مفسراً أسباب دفاعه عن الحقيقة في مواجهة من أعتقد أنهم يسعون للتشكيك فيها بقوله: "لابد أن نذكر أي قيود غريبة فرضها مفكرو المدارس الأخرى في ذلك الحين على الحقيقة، إنهم لم يبدأوا التفلسف إلا لكي يبرروا معتقداتهم العزيزة. أي انهم لم يبحثوا عن الحقيقة بل عن تبرير لتحيزاتهم، وكل منهم لم يأخذ من الحقيقة إلا ما يروقه، وينبذ كل حقيقة لا تروقه، معترفاً بلا مداراة بأن خطأ يروقه أفضل لديه من الحقيقة غير المتحيزة"[1].

ان تمحيص الموقف من الحقيقة كما تشير الدراسات الفلسفية يوصلنا الى أن الخلاف حول الحقيقة لا يرجع الى رفض الحقيقة ذاتها، فذلك أمر يكاد يقبله جميع الباحثين، ويسعون للوصول اليه، وإنما يرجع الخلاف الى تعريف الحقيقة وتوضيح معناها. وقد عبر هنتر ميد عن هذه الاشكالية تعبيراً واضحاً بقوله : "تعد مشكلة الحقيقة من أعقد المشكلات التي يتعين على الفلسفة بحثها، ذلك لأنه ليست هناك كثرة من (الحقائق) فحسب، بل ان الناس نادراً ما يعنون نفس الشيء عندما يصفون عبارة بأنها (حقيقة) وإن تحليلاً بسيطاً لكفيل بأن يبين لنا أن كثيراً من تلك الحجج التي تنتهي بصياح أحد الفريقين أو كليهما : (كذاب) !، إنما نصل الى هذه

النهاية المؤسفة، لا بسبب تزييف متعمد أو حتى خطأ غير مقصود، بل لأن الخلاف الاساس يكمن في أن أحد الفريقين يستخدم نظرية أو معياراً معيناً للحقيقة، في حين يرتكز الآخر على مفهوم مختلف كل الاختلاف. فلا عزو إذن ألا يشاهد كل من المتنازعين خصمه وجهاً لوجه، بل إنهما لا يتكلمان لغة واحدة، حتى وإن كانا يستخدمان نفس الالفاظ"[2].

ويبدو من دراسة تاريخ الفكر الفلسفي أن اشكالية الحقيقة ومفهومها ذات جذور تاريخية قديمة ترجع في أصولها الى الفكر اليوناني في القرن الخامس قبل الميلاد حينما توصل بروتاغوراس الى أن : "الانسان مقياس كل شيء والحقيقة إنما تدرك بالإحساس المباشر نفسه، أي أن الاحساس هو معيار الحقيقة، فالحقيقة هي ما تراه وتسمعه وتلمسه وتذوقه وتشمه، وإذن فإن معرفة الحقيقة ميسورة للناس جميعاً". وعندما جاء سقراط خالفه في هذا الرأي فقال : "إن العقل هوسبيل المعرفة لا الحس، إذ أن الحس يختلف باختلاف الافراد، بل باختلاف الحالات في الشخص الواحد، وأما العقل فهو عام في الناس جميعاً، فهو وحده مستقر الحقيقة ومعيارها الصادق الامين، لأنه هو وحده الذي يستخلص الحقائق الكلية الثابتة لا الحواس، فكلمته هي القول الفصل وما عداه باطل"[3].

إن ما تقدم، يشير الى عمق الوعي بأهمية البحث عن الحقيقة، واشكالية السعي لتوضيح معناها في الفكر الفلسفي اليوناني منذ القرن الخامس قبل الميلادي، وكان من الطبيعي أن ينتقل هذا الوعي بأهمية البحث عن الحقيقة الى الفكر التاريخي عند اليونانيين وبالأسلوب الذي ينسجم مع طبيعة التاريخ بصفته بحثاً في اعمال الانسان في الماضي وكما حصل فعلاً. وهكذا فقد قدر للمؤرخين اليونانيين أن يكونوا هم الرواد الاوائل في البحث عن الحقيقة في التاريخ ثم سار على خطاهم مع بعض الاختلافات المؤرخون الرومان. وقد انتقل مشعل قيادة المسيرة التاريخية في البحث عن الحقيقة الى أيدي المؤرخين المسلمين بعد أن تخلت أوربا عن هذا الدور اثر دخولها في عصر الركود الحضاري في العصور الوسطى. إذ شهدت دار الاسلام نهضة حضارية كبيرة في العصر الوسيط، كان للمؤرخين فيها دوراً متميزاً في خدمة البحث عن الحقيقة في التاريخ. وقد استمر هذا الدور الغني بمنجزاته المتنوعة حتى أخذت الحضارة الاسلامية تميل الى الجمود والتخلف في الوقت الذي بدأت فيه منجزات الحضارة الغربية بالظهور مع مطلع عصر النهضة. وبذلك عاد البحث عن الحقيقة في التاريخ الى الغرب ليأخذ دور الريادة في مجال البحث العلمي على مستوى العالم.

إن التطور الآنف الذكر يفرض على الباحث أن يعالج إشكالية البحث عن الحقيقة في التاريخ في ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول: البحث عن الحقيقة التاريخية في الحضارة اليونانية، ويتناول المبحث الثاني : البحث عن الحقيقة التاريخية في الحضارة الاسلامية، ويتناول

المبحث الثالث : البحث عن الحقيقة التاريخية في الحضارة الغربية، وينهي هذه الدراسة بتقديم خاتمة تحاول استطلاع آفاق البحث عن الحقيقة والمستقبل.

1- <u>البحث عن الحقيقة التاريخية في الحضارة اليونانية</u> :-

يظهر من دراسة الاعمال التي قدمها المؤرخون اليونانيون أنهم كانوا يحملون وعياً جيداً بأهمية الحقيقة في البحث التاريخي وضرورة جعلها هدفاً يسعى المؤرخ لبلوغه وهو يقوم بتدوين أخبار الماضي الانساني. وقد عمل المؤرخون اليونانيون على الوصول الى هذا الهدف من خلال تنمية النظرة الناقدة الى الأخبار التاريخية والعمل على تنقيتها من الخرافات والاساطير. وقد اشير الى ان هيكاتاريوس (550 ق.م –) كان أول من قدم ارهاصاً واضحاً في مجال المنهج العلمي في التاريخ، فجعل الحقيقة مقياساً لما يرد من اخبار، بالإضافة الى انه اتخذ اتجاهاً نقدياً صريحاً تجاه الاساطير اليونانية وربما كانت الافتتاحية من كتابه المسمى (الانساب) هي أول محاولة يقترب بها مؤرخ من طبيعة النقد التاريخي اقتراباً شعورياً عن وعي صادق وهو يقول في هذه الافتتاحية : (ان ما أدونه هنا هي الرواية التي اعتبرها صادقة وحقيقية، لأن قصص الإغريق عديدة، وهي في رأيي تبعث على السخرية)[4].

في ضوء ما تقدم، فقد استعمل هيرودوتس (484 ق.م – 425 ق.م) مصطلح تاريخ بمعنى البحث عن الحقيقة في الحوادث الماضية، فلا عجب "ان وجدنا هذا المؤرخ يقوم بأسفار كثيرة وطويلة بالنسبة لزمانه ومكانه لكي يحقق بنفسه كثيراً من الوقائع التاريخية تمهيداً لتسجيلها بأسلوبه الكتابي وبلغته الخاصة"[5].

وقد تابع هذا المنهج في فهم التاريخ وتطويره عدد من المؤرخين اليونانيين كان من أبرزهم توكيديدس (456 ق.م – 396 ق.م) وبولبيوس (198 ق.م – 117 ق.م) وغيرهم [6].

وقد لاحظ بعض الباحثين ان القواعد المنهجية التي وضعها هذين المؤرخين في مجال البحث عن الحقيقة في التاريخ قد غدت معالم عامة ترشد المؤرخين في عملهم حتى الوقت الحاضر. ومن الشواهد التي توضح هذه المسألة قول بولبيوس: "ان انتباه الكاتب، وكذلك القارئ، يجب ان يكون اقل اهتماماً بقصص الوقائع نفسها منه بالظروف التي سبقتها أو رافقتها أو لحقتها، لأننا ان نحن حذفنا من التاريخ درس اسباب المشاريع البشرية، ووسائلها والغاية منها، وأهملنا العناية بامتحان كل منها امتحاناً يتبين معه حسن التخلص الذي ينتظر فماذا يبقى ؟ يبقى تمرين أدبي لا تعليم تاريخي .."[7]، وقد أكد بولبيوس على أهمية الاعتماد على العقل في نقد الاخبار التاريخية لذا فانه قد سخر من الكتاب اليونانيين الذين صوروا هنيبعل لقرائهم يقوده اله اثناء مروره بجبل الألب، فقال : "هؤلاء الكتاب يعانون الحاجة نفسها التي يعانيها شعراء المسرح، ففي الكثير من مسرحياتنا، يحتاج الحل الى تدخل إله، لأن مؤلفيها ينتقون الخرافات من خارج

نطاق الحقيقة والعقل. وهكذا يرى مؤرخونا انفسهم مجبرين على اظهار ابطال او آلهة"[8] .. وهذا أمر يتناقض مع طبيعة البحث التاريخي الذي يجب الا يستند الا الى الوقائع.

وقد لوحظ أن بولبيوس كان يفوق توكيديدس من حيث وفرة الانتاج والعمق ويتساوى معه في تحريه الحقائق التاريخية. وكان مما ساعد بولبيوس على التزام الدقة وعدم التحيز في كتابة التاريخ أنه كان مواطناً إغريقيا قضى معظم شبابه في روما، فجاء علاجه للتاريخ الاغريقي – الروماني اكثر اعتدالاً وتمسكاً بمبدأ عدم التحيز من أي مؤرخ قديم آخر.

في ضوء ما تقدم، فقد أشير الى أن ما أسهم فيه بولبيوس في تقدم علم التاريخ يتلخص في أنه شجع الاساليب المثالية للدراسة المنهجية السليمة وهي الناحية التي فاق فيها توسيديدس. وفضلاً عن ذلك فإنه أكد على اهمية معرفة المؤرخ لجغرافية البلاد التي يؤرخ لها[9].

لقد وجد بعض المؤرخين المعاصرين أن منهج بولبيوس لا يقل دقة عن المنهج العلمي التاريخي المعاصر. لذا فقد أعلن بوتسفورد "أن قراءة هذا المؤلف بإمعان هي أحسن مدخل ممكن للوقوف على روح التاريخ وطريقته كما ننظر اليها اليوم"[10].

وعلى الرغم من كل ما تقدم، فقد لاحظ جوزف هورس ان توسيديدس وبولبيوس لم يفلحا في التخلص من الروح القصصية – الملحية في كتابة التاريخ وكأن التاريخ ضرباً من ضروب الأدب لذا فانهما "أدخلا في تاريخهما الخطب المشهورة التي وضعاها على السنة اشخاصهم الرئيسيين، كما أدخلا مقطوعات من البلاغة اشتملت على عناصر وصفية لوضع ما أو على خطوط اساسية لسياسة ما"[11].

وهنا قد يكون من المفيد ان ننبه الى انه اذا كانت الكتابة التاريخية لم تستطع التحرر من الطابع الأدبي والبلاغي حتى عند توسيديدس وبولبيوس وهما يمثلان ذروة الوعي المنهجي في كتابة التاريخ فلا شك ان الأمر بالنسبة لبقية المؤرخين اليونان كان اشد من ذلك وابعد عن الروح العلمية، اذ اتجهوا في معظم كتاباتهم نحو اضفاء الطابع البلاغي والأدبي على كتاباتهم التاريخية حتى عرفوا بأصحاب المدرسة البلاغية في كتابة التاريخ [12].

ويلاحظ أنه على الرغم من انتقال معظم التراث اليوناني الى الرومان فإنه لم يبرز عن بين المؤرخين الرومان من يضاهي المؤرخين اليونانيين الذين أشرنا إليهم آنفاً على المستوى المنهجي في البحث عن الحقيقة. وقد مالت الكتابة التاريخية في أوربا الى التراجع والجمود بعد انهيار روما وسيادة الكنيسة المسيحية في العصور الوسطى على مدى ألف عام، مما أفسح المجال للحضارة الاسلامية أن تأخذ دورها الريادي في المجالات المعرفية والعلمية كافة.

وقد أكد بارنز ذلك بقوله: "كانت حضارة الشعوب الاسلامية لا الحضارة المسيحية هي أرقى حضارات العالم وأكثرها تقدماً في العصور الوسطى. ويبدو صدى هذه الحقيقة في الجانب الثقافي، الأمر الذي ترتب عليه ظهور عدد من المؤرخين يعتبرون من أقدر المؤرخين الذين

عرفتهم العصور الوسطى، وعلى رأس هؤلاء المؤرخين يأتي ابن خلدون الذي فاق تماماً أي مؤرخ مسيحي في ذلك التطور "[13].

ان ما تقدم، يفرض على الباحث ان يعرض بشيء من التفصيل لإشكالية البحث عن الحقيقة في التاريخ في سياق تطور الدراسات التاريخية في الحضارة العربية الاسلامية.

2- <u>البحث عن الحقيقة التاريخية في الحضارة العربية الاسلامية</u>:

توصلت الدراسات الخاصة بنشأة التدوين التاريخي عند العرب الى ان العناية بسيرة الرسول (ص) وأقواله كانت هي الاساس الذي انطلقت منه دراسة التاريخ، ثم توسعت لتشمل دراسة حياة صحابته وخلفائه وأعماله.. وأخيراً امتدت لتشمل تاريخ الأمة وحضارتها وعلاقتها بالأمم الأخرى والعالم [14].

وقد اشير الى ان التاريخ "لم يتخذ صورته كعلم مستقل تماماً الا في القرن الثالث الهجري بظهور طبقة من كبار المؤرخين كتبوا في التاريخ كفكرة متصلة تعني بتسلسل الأحداث والمواقف، وتتوسع في النظرة الثقافية للتاريخ"[15].

ان هذا التداخل والاشتراك في النشأة بين علم الحديث وعلم التاريخ قد جعل منطلقاتها المنهجية متشابهة الى حد كبير، فقد تأسس كلا العلمين على الروايات الشفهية، واعتمدا في توثيق أخبارهما على الرواة. وقد أدى تطور التدوين الى ظهور فكرة السند الذي يتألف من سلسلة متصلة من الرواة الذين يفترض ان يكونوا (عدولاً ثقاة) لكي يتم الأخذ بالمتن (أي نص الرواية) والاعتماد عليها. وهكذا غدا معيار دقة المعرفة التاريخية عند اصحاب التاريخ بالرواية هو صحة السند الذي يستند عليه الخبر التاريخي (الرواية او المتن).. وقد تطلب ذلك بذل جهود كبيرة في التعرف على أحوال الرواة للتأكد من مدى دقتهم ونزاهتهم في رواية الأخبار، وقد أدى ذلك الى نشوء المنهج النقدي الذي عرف بـ (علم الجرح والتعديل أو علم الرجال) [16].

لقد ساهم هذا المنهج في خدمة حركة التدوين التاريخي من خلال تأكيده على أهمية الرواة والعناية بعملية نقل الأخبار. الا انه كان يعاني من ضعف في جانب آخر من عملية التدوين التاريخي وهو العناية بنقد الأخبار نفسها والتأكد من صحتها لاستبعاد الروايات الكاذبة او المحرفة ويصور لنا الطبري وهو أبرز المؤرخين المسلمين من اصحاب كتابة التاريخ عن طريق الرواية في المقدمة التي وضعها لكتابة تاريخ الرسل والملوك هذه الاشكالية تصويراً دقيقا بقوله : "وليعلم الناظر في كتابنا هذا ان اعتمادي في كل ما احضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه، انما هو ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي انا مسندها الى رواتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، واستنبط بفكر النفوس، الا اليسير القليل منه، اذا كان العلم بما كان من اخبار الماضين، وما هو كائن من انباء الحادثين، غير واصل الى من لم يشاهدهم ولم يدرك زمانهم، الا بأخبار المخبرين، ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس.

فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه او يستشنعه سامعه من اجل انه لم يعرف له وجها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم انه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وانما أتي من قبل بعض ناقليه الينا، وانا انما أدينا ذلك على نحو ما أدى الينا"[17].

ان هذا العرض الصريح والدقيق الذي قدمه الطبري لمنهجه في كتابه التاريخ، وهو منهج عامة المؤرخين من اصحاب التاريخ في الرواية، قد أصبح موضع نقد المؤرخين وبخاصة بعد تطور مفهوم التاريخ وتوسع اهتماماته بعد عصر الطبري وتتلخص أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج في النقاط الآتية:

1. أورد الطبري روايات متعددة عن الخبر الواحد، وقد لوحظ ان بعض هذه الروايات قد يصل التعارض بينها الى حد التناقض مما يتطلب نقد الروايات او السند من أجل الوصول الى الرواية الصحيحة وهو أمر لم يمارسه الطبري في تاريخه مما يجعل القارئ في حيرة من أمره.
2. اذا كان الطبري حريصاً على ايراد السند لتوثيق الروايات التي ذكرها في تاريخه، فان هناك نسبة كبيرة من الأخبار التي أوردها ليس لها سند ضابط، كأخبار العرب قبل الاسلام، وأخبار الفرس والروم، فضلا عن أخبار بدء الخليقة وأخبار الأنبياء السابقين، مما أضطر الطبري وغيره من اصحاب التاريخ بالرواية الى قبول الروايات الإسرائيلية وأساطير الأقوام الأخرى [18].
3. ان التاريخ في جوهره دراية ورواية، لذا فقد رأى بعض العلماء والمؤرخين ان من واجب المؤرخ ان يستخدم عقله في نقد الأخبار للتأكد من مدى معقولية الخبر ومطابقته لقوانين الكون والحياة ونواميس الاجتماع الإنساني [19].
4. ان عملية توثيق الرواة عن طريق (الجرح والتعديل) لا تضمن الوصول الى حكم دقيق وصحيح صحة تامة للحكم على عدالة الرواة ونزاهتهم، اذ قد تخفى بعض الأمور على علماء الجرح والتعديل، فيوثقون من لا يستحق التوثيق. ثم ان الانسان ليس معصوماً من الخطأ عادة، لذا فان الراوي العدل الثقة قد تزل به القدم، وقد يخطئ، وقد ينسى.

وان مما يجدر ذكره في ختام هذه الانتقادات على منهج التاريخ بالرواية ان المعرفة التاريخية التي توصل اليها اصحاب هذا المنهج لم تحض بالقبول والرضى من قبل الفلاسفة المسلمين، لذا فانهم لم يعترفوا بقيمتها العلمية ولم يوافقوا على وصف هذه المعرفة بصفة (العلم). ومن ثم فقد خلت كتب احصاء العلوم التي ألفها كبار فلاسفة المسلمين كالفارابي وابن سينا من الاشارة الى علم التاريخ بوصفه احد العلوم العملية [20].

لقد اقنعت الانتقادات الموجهة الى منهج اصحاب التاريخ بالرواية عدداً من المؤرخين الذين عاشوا بعد الطبري بأنه قد بات من الضروري ادخال بعض الاضافات والتعديلات على المنهج الذي يقوم على كتابة التاريخ على اساس (الرواية) وذلك عن طريق الجمع بينها وبين (الدراية) وهي تتطلب من المؤرخ الرجوع الى المصادر الاولية للمعلومات عن طريق المشاهدة ان أمكن او استخدام الوثائق والمستندات، فضلاً عن استخدام العقل في نقد الاخبار وتفسيرها في ضوء عوامل البيئة الطبيعية والاجتماعية.

وكان من أبرز المؤرخين الذين رسموا معالم مدرسة التاريخ بالدراية كل من المسعودي (ت : 345 هـ)، والمطهر بن طاهر المقدسي (ت : 390)، ومسكويه (ت : 421 هـ)، ومحمد بن أحمد البيروني (ت : 440 هـ)، وعبد الرحمن بن خلدون (732 هـ – 809 هـ / 1322م – 1406م) الذي تعد مساهمته ذروة ما حققته هذه المدرسة من تطور على المستوى المنهجي والفلسفي. لذا فإننا سنقصر حديثنا في هذه الدراسة على ثلاثة من أعلام هذه المدرسة وهم كل من المسعودي والبيروني وابن خلدون وبقدر ما يتعلق بإشكالية البحث عن الحقيقة في التاريخ.

كان المسعودي شديد الحرص على تحري الحقيقة فيما يكتب لذا فلم يكتفِ برواية ما يسمع من الأخبار بل قام بأسفار كثيرة للمشاهدة والاطلاع وتوثيق ما لديه من اخبار ومعارف. وقد وصف المسعودي خبرته في هذا المجال في مقدمة كتابه مروج الذهب بقوله: "وليس من لزم جهة وطنه وقنع بما نمي اليه من الأخبار عن إقليمه كمن قسم عمره على قطع الاقطار، ووزع أيامه بين تقاذف الاسفار، واستخراج كل دقيق من معدنه، وإثارة كل نفيس من مكمنه"[21]. وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذله المسعودي في جمع ما قدمه في كتبه من معارف وأخبار عن (الامم الماضية والاعصار الخالية) فإنه يعتذر للقارئ عن أي تقصير أو نقص في عمله فيقول: "على أنا نعتذر من تقصير إن كان، ونتنصل من إغفال إن عرض، لما قد يكون شاب خواطرنا، وغمر قلوبنا، من تقاذف الاسفار، وقطع القفار، تارة على متن البحر، وتارة على ظهر البر، مستعلمين بدائع الامم بالمشاهدة، عارفين خواص الاقاليم بالمعاينة، كقطعنا بلاد السند والزنج والصنف والصين والزابج، وتقحمنا الشرق والغرب.."[22].

يبدو مما تقدم من نصوص، أن المسعودي كان مدركاً أنه ينتهج منهجاً جديداً لا يقتصر على رواية الاخبار التاريخية، بل يتجاوز ذلك الى تسجيل الخبرة المباشرة والملاحظة الدقيقة مع النظرة الشاملة التي لا تفصل بين الانسان وبيئته الثقافية والاجتماعية والجغرافية [23].

وقد سار البيروني على ذات المنهج الذي انتهجه المسعودي فكتب بعد طول دراسة وتجربة ما شاهده بعينه وسمعه بأذنه ولمسه بنفسه أكثر مما كتب ناقلاً أو معتمداً على الرواية وحدها. وقد عبر البيروني عن هذا التوجه المنهجي في البحث عن الحقيقة في مقدمة كتابه تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة بقوله: "إنما صدق قول القائل (ليس الخبر

كالعيان) لأن العيان هو إدراك عين الناظر عين المنظور اليه في زمان وجوده ومكان حصوله". ثم اضاف موضحاً الآفات التي تلحق بالخبر فتخرجه عن حقيقته وتجعل قيمته في فهم حقائق التاريخ دون قيمة المشاهدة المباشرة للحدث بقوله: "ثم إن الخبر عن الشيء الممكن الوجود في العادة الجارية يقابل الصدق والكذب على صورة واحدة، وكلاهما لاحقان به من جهة المخبرين لتفاوت الهمم وغلبة الهراش والنزاع على الأمم، فمن مخبر عن أمر كذب يقصد فيه نفسه فيعظم به جنسه لأنها تحته أو يقصدها فيزري بخلاف جنسه لفوزه بإرادته، ومعلوم أن كلا هذين من دواعي الشهوة والغضب المذمومين. وهو من مخبر عن كذب في طبقه يحبهم لشكر أو ببغضهم لفكر هو مقارب للأول فإن الباعث على فعله من دواعي المحبة والغلبة، ومن مخبرٍ عنه متقرباً الى خير بدناءة الطبع أو متقياً لشرٍ من فشلٍ وفزعٍ، ومن مخبرٍ عنه طباعاً كأنه محمول عليه غير متمكن من غيره وذلك من دواعي الشرارة وخبث مخابئ الطبيعة. ومن مخبر عنه جهلاً، وهو المقلد للمخبرين وإن كثروا جملة أو تواتروا فرقة بعد فرقة، فهو وهم وسائط فيما بين السامع وبين المعتمد الاول"[24].

إن النص الوارد أعلاه يؤكد مدى حرص البيروني على البحث عن الحقيقة في التاريخ واعتقاده أن المشاهدة المباشرة للحدث هي أفضل من الرواية غير المباشرة عنه في مجال إدراك الحقيقة. ولما ذلك غير متيسر دائماً وبخاصة في مجال البحث التاريخي، فقد دعا البيروني الى ضرورة اليقظة والحذر في التعامل مع الاخبار التاريخية فلا يجوز قبول الخبر إلا إذا كان بطبيعته ممكن الوجود، فإن كان وجوده مستحيلاً لم تجز روايته أو تصديقه. أما إن كان الخبر ممكن الوجود فيجب على المتلقي للخبر أن يتأكد من سلامة الخبر من كافة العيوب التي تخل بصدقه. وقد تولى البيروني توضيح هذه العيوب في النص الوارد اعلاه والاسباب التي تدعو رواة الاخبار الى الكذب كما لمصلحة والهوى وسوء الطبع والجهل.

لقد مهدت جهود المسعودي والبيروني وغيرهم في مجال وضع القواعد المنهجية للبحث عن الحقيقة في التاريخ السبيل أمام ابن خلدون لتطوير المنهجية التي تجمع بين طريق الرواية والدراية في دراسة التاريخ، وهي المنهجية التي عبر عنها ابن خلدون في مقدمته لكتاب العبر، والتي يعدها الكثير من الكتاب المعاصرين أول فلسفة لكتابة التاريخ.

ويبدو أن ابن خلدون كان على وعي عميق بأهمية المنهجية العلمية والفلسفية التي عرضها في كتابه لغرض دراسة التاريخ، لأن التاريخ في نظره ليس كما توهم كثير من الناس مجرد أخبار ظنية عن الايام السالفة يتم تداولها لغرض المتعة والتسلية، وإنما هي في حقيقتها، وبحسب تعبيره: "نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع واسبابها عميق، فهو لذلك اصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق"[25]. ان التأمل في هذا النص يشير الى ان ابن خلدون كان ينظر الى التاريخ بصفته فرعاً من فروع الحكمة أي

الفلسفة ولا علاقة له بفن القصص الا من الناحية الظاهرية فقط.. فالتاريخ على وفق نظرة ابن خلدون هو (علم) شأنه في ذلك شأن بقية العلوم التي يعترف بها الفلاسفة في تقسيم العلوم.

ويلاحظ ان نظرة الفلاسفة والمتكلمين كانت قد أخذت بالتغير تجاه المعرفة التاريخية بعد ظهور مدرسة التاريخ بالدراية. لذا فقد خصص الخوارزمي الباب الأخير من كتابه مفاتيح العلوم لعلم التاريخ. كما وضع اخوان الصفا علم التاريخ في آخر العلوم عند تصنيفهم للعلوم في الرسائل التي حملت اسمهم [26].

في ضوء هذا الواقع سعي ابن خلدون ان يؤكد على (علمية) المعرفة التاريخية من خلال توصيف عمل المؤرخ، فذكر ان جوهر عمل المؤرخ هو "تحقيق الأخبار والتأكد من صحة روايتها". "والبحث عن الأسباب والعلل" التي تقف وراءها. فهدف المؤرخ على وفق هذا التوصيف شبيه بهدف العالم والفيلسوف وهو البحث عن الحقيقة [27].

وقد أفسح ابن خلدون للعقل حيزاً واسعاً في دراسة التاريخ، وذلك لأن الاجتماع الانساني يقوم على مجموعة من السنن والقوانين المحسوسة التي يستطيع العقل ادراكها من خلال الحواس، وهي بمجملها تتصل بقانون السببية. وقد اتسم منهج ابن خلدون في هذا المجال بالسمة الواقعية التي تسعى لرسم الحدود التي يتحرك فيها العقل بحدود الأمور التي تقع ضمن طاقته وامكاناته. ومن ثم، فقد سلم ابن خلدون بأن أمور الغيب، وما وراء الطبيعية ليست من الأمور التي يختص العقل بدراستها. لذا فقد دعا الى حصر نشاط العقل في مجالات الطبيعة ومجالات الحياة الاجتماعية (العمرانية) وغيرها مما يدرك عن طريق الحواس.

في ضوء ما تقدم، كانت الوسائل الموصلة الى العلم عند ابن خلدون هي التجربة والملاحظة والاستقراء. وكان من واجب المؤرخ ان يستخدم هذه الوسائل العقلية في الوصول الى الحقيقة التاريخية، والعمل على استبعاد الروايات الكاذبة التي تسللت الى كتب التاريخ بسبب الاهواء والاوهام التي روج لها بعض الرواة والمؤرخين مدفوعين بعوامل متنوعة مثل الجهل، والهوى، والمصلحة.

لقد أكد ابن خلدون ان على المؤرخ الحق ان يقوم بنقد الأخبار والتمييز بين الخبر الصحيح والخبر الزائف استناداً الى احكام العقل، وقانون (مطابقة الخبر مع الواقع الفعلي) لاختبار صدق الأخبار، وفضلاً عما تقدم، فان على المؤرخ ان يسعى لمعرفة الاسباب والعلل التي تقف وراء الوقائع التاريخية من أجل فهم التاريخ والتعرف على المقاصد والغايات التي تتجه اليها حركة التاريخ.

ان هذا التوجه العقلاني الواقعي في دراسة التاريخ عند ابن خلدون قد حمل (ناصيف نصار) على القول: ان الوعي التاريخي قد شهد تحولاً غير عادي على يد ابن خلدون (فهو

المفكر الاول الذي طالب بأن يتشكل النشاط التاريخي كنشاط عقلي محدد وتلمس ما يتطلبه ذلك)[28].

كما اكد محمد عابد الجابري على أن ابن خلدون قد حاول من خلال المقدمة لكتابه العبر أن يؤسس لعلم جديد الذي هو علم العمران "يتم بواسطته رفع التاريخ من مستوى الفن الى مستوى العلم ... الذي يقوم على النظر والتحقيق والتعليل والتفسير. هدفه بيان كيف تقوم الدول والامصار وما يرافق أو ينتج عن قيامها من صنائع وعلوم ... الخ. وبكيفية عامة كيف تنشأ (الحضارة)، ولماذا تزول"[29].

وقد أشار ابن خلدون الى الشروط الواجب توافرها في المؤرخ كي يستطيع الاضطلاع بأعباء هذه المهمة وهي الانتقال بالكتابة التاريخية من مستوى الفن الى مستوى العلم فقال إن المؤرخ "محتاج الى مآخذ متعددة، ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبيت، يفضيان بصاحبهما الى الحق، وينكبان به عن الزلات والمغالط، لأن الاخبار إذا أعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة، وقواعد السياسة وطبيعة العمران والاحوال في الاجتماع الانساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق"[30].

لقد عد فرانز روزنثال ما كتبه ابن خلدون في (المقدمة) للارتفاع بمستوى الكتابة التاريخية الى مستوى العلم هو أبعد ما توصل اليه المؤرخون المسلمون في هذا المجال [31].كما أشار بارنز الى ان اهمية ابن خلدون ترجع الى "قدرته على تعقل موضوع التاريخ، وتطبيق ذلك المذهب العقلي على مناهج التاريخ وأهدافه، ونستطيع ان نقول عن ابن خلدون انه (روجر بيكون) العصور الوسطى بالنسبة لعلم كتابة التاريخ"[32].

في ختام هذا العرض الوجيز لمنهجية ابن خلدون في دراسة التاريخ، ثمة مسألة جوهرية لابد من الاشارة اليها، وهي أن نجاح ابن خلدون على مستوى التنظير المنهجي الذي تجلى في بعض مباحث (المقدمة) لكتاب (العبر) لم يقابله تطبيق عملي لتلك التنظيرات المنهجية في مباحث كتابه (العبر..) بل ان بعض الباحثين المعاصرين قد توصلوا الى ان مستوى كتابة ابن خلدون عن وقائع التاريخ العربي الاسلامي في المشرق والمغرب كان دون مستوى المؤرخين الآخرين.

يقول محمد الطالبي ان تجربتنا الشخصية "قد افادتنا بصفة قطعية، عندما كنا نكتب تاريخ الاغالبة (184 – 296 هـ / 800 – 909م) أن أهم موسوعة يمكن الاعتماد عليها، ليست (كتاب العبر)، وانما هي (البيان المغرب) لابن عذاري، ثم يأتي في المرحلة الثانية (كامل) ابن الاثير، ثم النويري، ولا يحتل ابن خلدون حسب تجربتنا الا المرتبة الرابعة، ذلك انه كثيراً ما يختصر اختصاراً مخلاً بفهم الواقع، ولا يعدم الوقوع في الخلط والخطأ، ثم هو، كغيره من مؤرخي

السنة، يضرب صفحاً، وعمداً في نظرنا، عن النقل عن بعض المصادر المعادية، وذلك لتلك الاسباب المذهبية التي تؤدي الى التحريف، لا بالتشويه دائماً، بل بالصمت احياناً، والتي سبق وان حذر منها ابن خلدون ثم وقع في حبالها"[33].

ان ما تقدم، يدل على انه مهما كانت المنهجية التي اهتدى اليها ابن خلدون سليمة في المستوى النظري "فهو لم يستطع على مستوى التطبيق ان يتخلص من العوائق التي تحول عادة دون الموضوعية المطلقة، وذلك اما بصفة غير شعورية لميوله والتزاماته العقائدية، واما بصفة شعورية ومقصودة لالتزاماته السياسية ومنافعه المادية"[34].

ان عجز ابن خلدون عن تحقيق المطابقة بين وعيه التاريخي وممارسته الفعلية في كتابة التاريخ تطرح تساؤلاً خطيراً حول مدى نجاح الجهود التي تسعى للوصول بالتاريخ الى مستوى العلم. كما تطرح تساؤلاً آخر حول مدى دقة المعرفة التاريخية التي توصل اليها المؤرخون المسلمون في العصر الوسيط، وهل يمكن ان يطبق على معظمها (قانون المطابقة بين الوقائع والأخبار التي تتحدث عنها) كي يختبر صدقها وصحتها كما كان ينادي ابن خلدون.

لقد بقيت هذه الاشكالية معلقة ولم يتم التوصل الى حل لها في اطار الحضارة العربية الاسلامية، فهل وجدت لها حلاً في الحضارة الغربية؟ هذا ما سيحاول المحور الثالث من الدراسة الاجابة عليها.

3. <u>البحث عن الحقيقة التاريخية في الحضارة الغربية</u>:

كان مفتاح التقدم الذي حققته أوربا والذي ساعدها على الانتقال من العصور الوسطى الى العصور الحديثة هو اكتشاف المنهج العلمي التجريبي في حقل العلوم الطبيعية. وقد دفع النجاح الذي حققه هذا المنهج علماء الدراسات الانسانية ومنهم المؤرخون الى محاولة الأخذ به في دراساتهم من أجل ان يرتفعوا بها الى مستوى العلوم الطبيعية. وهكذا سرت في الدراسات التاريخية النزعة الطبيعية وهي تسعى لأن يصبح التاريخ علماً بالمعنى الفيزيقي للعلم وذلك من خلال الالتزام بالقواعد الأربع الآتية:

1. منهج تجريبي استقرائي وان كان غير مباشر في حالة التاريخ.
2. جمع أكبر مادة تاريخية ممكنة عن الواقعة موضع الدراسة.
3. حصر الواقعة المراد دراستها زماناً ومكاناً.
4. السعي للوصول الى احكام كلية تفيد في الحاضر والمستقبل شبيهة بالقوانين العلمية في حقل علوم الطبيعة [35].

وقد حاول المؤرخون وضع قواعد وشروح لمنهجية البحث في التاريخ على وفق الأصول المتقدمة الذكر. وكان من أبرز الأعمال التي نشرت في هذا المجال كتاب (المدخل الى الدراسات التاريخية) تأليف لانجلوا وسينيوبوس. وكان من ابرز المبادئ التي استند اليها الكتاب

ضرورة التزام المؤرخ (الموضوعية التامة، والتجرد عن الميول الشخصية، فلا يزور ولا ينتحل ولا يخفي الوقائع ولا يمالئ بتفسيره التاريخي وضعاً سياسياً قائماً ولا يفسر الماضي من زاوية الحاضر)[36]. كما ان من واجب المؤرخ الحق ان يسعى للكشف عن الاسباب والعلل التي تقف وراء احداث التاريخ لأن ذلك يساعده على فهم القوانين التي توجه حركة التاريخ وتوقع التطورات التي ستحصل في المستقبل [37].

لقد عرف اصحاب هذا المنهج في دراسة التاريخ بأصحاب المنهج الطبيعي او الموضوعي، وبرز منهم مؤرخون مشهورون مثل فيكو وفولتير، ورانكة، ولانجلوا وسينيوبوس، وبيوري وتوينبي، وغيرهم.

لقد كان اصحاب هذا المنهج واثقين ان التاريخ يمكن ان يكون بفضل هذا المنهج علماً شأنه في ذلك شأن العلم الطبيعي، فذهب بيوري (الى ان التاريخ قد عانى من كونه جزءاً من الأدب، بينما التاريخ علم لا أكثر ولا أقل، وان وقائعه يمكن ان تدرس موضوعياً كوقائع الجيولوجيا والفلك، أي انها تدرس على انها "اشياء" خارج الذات، اذ لا يتسنى قيام علم على اساس ذاتي، وان الوقائع التاريخية يمكن ان تجمع وتصنف وتفسر كما هو الحال في أي علم) [38].

لقد أثارت هذه المنهجية الجديدة معارضة عدد من المؤرخين وبخاصة وأنها كانت تدعو الى مراجعة جذرية للمفاهيم القديمة، وتتوجه بالنقد الشديد للعصور الوسطى ومؤسساتها وتعدها عصوراً مظلمة. وكان رائد هذه الحركة (التاريخية) المعارضة للنزعة (الطبيعية – الموضوعية) في دراسة التاريخ هو جوهان هردر (1744م – 1803م) الذي كان ذا ثقافة دينية وفلسفية محافظة فضلاً عن ميول أدبية رومانسية بسبب تأثره بالأديب الالماني جوته. وقد تزايد عدد انصار هذه المدرسة بانضمام عدد كبير من الفلاسفة والمؤرخين اليها كان من ابرزهم دلثاي (1833م – 1911م) وكولنجوود (– 1942م)، وكروتشة (1866م – 1952م) وغيرهم. وقد عرف اصحاب هذه المدرسة بأصحاب المدرسة التاريخية المثالية [39].

لقد توجه هؤلاء الفلاسفة والمؤرخون بالنقد الشديد الى الأسس التي استند عليها اصحاب النزعة الطبيعية – الموضوعية في دعوتهم، وكانت ابرز الانتقادات التي وجهوها اليها ما يأتي [40]:

1. ان أحداث الماضي فريدة في نوعها، ولا يمكن ان تتكرر (كما أنها قد وقعت وانقضت، لذا فأنه من المستحيل استعادتها)، واخضاعها للبحث التجريبي، ان كل ما نملكه عن أحداث الماضي هو بعض (الاخبار) المدونة أو الشفهية، ولابد أنها تعرضت لنوع من التحوير أو التحريف أو الاختصار تبعاً لميول وعواطف أولئك الرواة.

2. ان ما وصل الى أيدينا من أخبار الماضي هو ليس كل الأخبار، وانما هو بعض ما أختاره الرواة او الكتاب منها. وهي في معظم الاحوال قد تأثرت باهتماماتهم وميولهم.
3. ان المؤرخ لا يستطيع ان يتجرد عن روح عصره، وثقافته، وانتماءاته، ثم يقوم باكتساب روح عصر وثقافة الحقبة التي يدرسها في الماضي لينظر الى الماضي بعين الماضي.. ان هذا المطلب الذي يدعو اليه رانكة وغيره من ذوي النزعة الموضوعية ضرب من المستحيل.

في ضوء هذه الانتقادات لمنهج أصحاب النزعة الطبيعية للتاريخ دعا أصحاب النزعة التاريخية المثالية الى دراسة التاريخ على وفق المبادئ والأسس التي نعرض لأهمها بإيجاز: –

1. ان دراسة التاريخ لا تستند الى الملاحظة لمخلفات الماضي وآثاره فقط وانما هي تتطلب من المؤرخ ان يعيد بعث الماضي من خلال ما يبث فيها من روحه حتى يغدو التاريخ تاريخاً معاصراً بحسب رأي كروتشة أما مجرد تسجيل الماضي دون تفاعل معه بحجة الموضوعية، فأنه يعد عملاً ميتاً كأعمال (القص واللصق) كما يقول كولنجوود.

ويلاحظ ان دراسة التاريخ على وفق هذه المنهجية قد تؤدي بالمؤرخين الى تقديم صور متفاوتة عن الماضي بقدر تفاوتهم في الثقافة والفلسفة والموقف من الماضي موضع الدراسة (ويذكر أرنست كاسيرر مثالاً يوضح موقف المثاليين: لدينا سقراط كما رآه افلاطون وأكسافنوفان، ثم لدينا سقراط في عدة عصور : رواقي وشاك ورومانسي، كل مخالف للآخر تماماً، ومع ذلك فليس أي من هذه الصور باطلة، بل كل منها منحه مظهراً جديداً ..)[41].

2. ان العلم الطبيعي يقوم على دراسة الظواهر العامة ويسعى لاستخلاص القوانين التي تحكمها، أما التاريخ فهو يتعلق بالوقائع الجزئية وحياة الأفراد، وهم يتمتعون بالحرية والارادة ولا يخضعون لقانون الحتمية الذي يسود في عالم الطبيعة. لذا كثرت في التاريخ المفاجآت والمصادفات وتعذر البحث فيه عن الاسباب والعلل العامة والتنبؤ بالمستقبل.

وهكذا يتوصل اصحاب المذهب التاريخي – المثالي الى ان التاريخ (يجب ان يظل مقيداً بمقولاته من فردية وزمان ومكان محددين مقيدين، ولا سبيل له الى ان يتجاوز هذه المقولات الى التجريد والتعميم، والا لفقدت الحادثة التاريخية طابعها التاريخي، ان المؤرخ لا يؤرخ لشيء اسمه الثورة بمفهومها الكلي ولكنه يؤرخ لثورة بلد معين في حقبة معينة) [42].

3. في ضوء ما تقدم، فقد أصبح التاريخ لدى أصحاب هذه المدرسة مجرد (وجهات نظر) تختلف من مؤرخ الى آخر بحسب ثقافته وتوجهاته العامة، لأنهم انطلقوا في فهم التاريخ من (المؤرخ) وليس من (الواقعة التاريخية) كما فعل اصحاب النزعة الطبيعية الموضوعية، وكانت حجتهم في ذلك انه لا سبيل الى فهم الواقعة التاريخية الا من خلال ذات المؤرخ وعقله، لذا فقد رفضوا منهج الاستقراء واعتبروه غير ملائم لدراسة التاريخ واستبدلوا به منهج

الحدس، ومن ثم جاءت دعوتهم الى تمثل الماضي، وبعث الحياة فيه، حتى غدا المؤرخ بحسب رأيهم أقرب الى الأديب والفنان منه الى العالم الموضوعي[43].

لقد كان من الآثار التي نشأت عن هذا التوجه في دراسة التاريخ ان الحقيقة التاريخية قد اصبحت ذات طبيعة (نسبية) تختلف من مؤرخ الى آخر، ومن زمان الى زمان آخر، ومن مجتمع الى مجتمع آخر، وغدت صورة الحدث الواحد صوراً متعددة ومتناقضة في بعض الاحيان تبعاً لاختلافات المؤرخين وتناقض نظراتهم الى الماضي.

وقد أفسح هذا التوجه المجال لاستغلال التاريخ استغلالاً سياسياً وتربوياً بحسب الميول والفلسفات والاتجاهات السائدة في كل دولة من دول العالم، فلم نعد نملك تاريخاً واحداً لهذا العالم، بل بتنا نملك تواريخ عدة ذات توجهات متضاربة ومتناقضة في كثير من الأحيان. وقد شكى البرت اشفيتسر من هذا الواقع الذي ظهرت آثاره بقوة ابان الحرب العالمية الاولى والثانية من القرن العشرين بقوله: (نحن ننسب الى الماضي معنى بالغ الافراط بالنسبة الى الحاضر. ومن حين الى حين نستبدل الماضي بالحاضر، فلا نكتفي بأن ما كان في الماضي لا يزال حاضراً فيما هو قائم حالياً، بل نريد ان نجعل هذا الماضي معنا باستمرار، وان نشعر بأننا محكومون به. وفي هذه المحاولة لتجريب العملية التاريخية للتطور وللاعتراف بها، نستبدل صلتنا بالماضي بصلة مصطنعة، ولأننا ترغب في ان نجد في الماضي كل الحاضر نسيء استعماله كي نستنبط منه، ونبرر بالإهابة به، مطالبنا وآراءنا ومشاعرنا ووجداناتنا. وتحت نظر العلم التاريخي ينشأ تاريخ مصنوع للاستعمال الشعبي، فيه تمجيد ودعاوة للأفكار القومية والدينية الشائعة، وهكذا أصبحت الكتب المدرسية في التاريخ تربة خصبة للأكاذيب التاريخية) [44].

آفاق البحث عن الحقيقة والمستقبل: –

في ختام هذا العرض الموجز لموقف اصحاب النزعة الطبيعية – الموضوعية من التاريخ وأصحاب النزعة التاريخية – المثالية منه يجدر بنا ان نجيب على التساؤل الذي يطرحه البحث: هل قدمت الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة حلاً لإشكالية العلاقة بين المعرفة التاريخية والحقيقة.

من الواضح ان الانقسام الذي عرضنا ابعاده آنفاً يؤكد أن هذه الاشكالية لازالت قائمة، وبخاصة على مستوى النظر الفلسفي والمنهجي. أما على المستوى العملي فان غالبية المؤرخين يحاولون اتخاذ موقف وسط بين النزعتين فهم يرون ان دراسة التاريخ علم، ولكنه علم ليس بمفهوم علم الطبيعة التجريبي مثلاً ولكنه علم بمفهوم (المعرفة المنظمة، المبوبة، المقننة) التي تستهدف الوصول الى الحقيقة بأكبر قدر من النزاهة والموضوعية [45]. وقد عبر المؤرخ مارّو عن حقيقة المأزق الذي يواجه الكتابة التاريخية في الغرب بقوله: (في نهاية قرن من الجهود، يجب ان نلاحظ انه لم يكن في الامكان انجاح المساعي في جعل التاريخ علماً موضوعياً مغايراً

ما عرف عنه، اذ لا يوجد علم تاريخ، ولكن سلسلة وجهات نظر مختلفة الأهداف يستحيل انعكاسها على الماضي)[46]. لذا فقد دعا المؤرخين الى اتخاذ طريق وسط يحاول التوفيق بين منجزات كل من النزعة الطبيعية الموضوعية والنزعة التاريخية المثالية في دراسة التاريخ. يقول مارو: (ان حل مشكلة الحقيقة التاريخية يجب ان يكون مصاغاً في ضوء كل ما قام باكتشافه لنا تحليلنا النقدي : فلا هي الموضوعية الخالصة، ولا الذاتية الجذرية اذ ان التاريخ هو بالجملة محصلة الموضوع والمغامرة العقلية للذات العارفة)[47].

ان هذا الموقف الوسطي الذي يتأرجح بين اتجاهين فلسفيين متصارعين لم يعد يرضي كثيراً من المؤرخين لأنه يجعل المؤرخ ضعيف المبادرة تجاه التحديات التي تفرضها عليه تطورات العصر، لذا فقد اتجه هؤلاء المؤرخين وبخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين الى محاولة الاستفادة من مناهج وكتابات علماء الاجتماع من أجل تطوير منهجية البحث التاريخي وتجاوز المأزق الذي تعيش فيه هذه الدراسات. وكان مما شجع المؤرخين على هذا التوجه أن التاريخ وعلم الاجتماع يشتركان في أهداف واحدة وهي دراسة المجتمع البشري وفهم العلاقات التي تسود بين أفراده، كما يشتركان في جذور نشأتهما التاريخية، إذ يعد ابن خلدون هو مؤسس علم الاجتماع (العمران) في الحضارة الاسلامية، كما يعد أوغست كونت مؤسساً لهذا العلم في الحضارة الغربية. وقد دعا هذين الرائدين الى استخدام قواعد علم الاجتماع في دراسة التاريخ.

وهكذا فقد أخذ المؤرخون يدركون بعد أن قضوا وقتاً طويلاً في الدفاع عن استقلالية التاريخ خطأ هذا المنهج، وأنه ينطوي في حقيقته على سوء فهم لشروط التقدم العلمي، فكل علم وكل فرع من فروع المعرفة يعتمد على علوم أخرى أو فروع أخرى من المعرفة، فهو يستمد حياته منها، ويدين لها شعورياً أو لا شعورياً بمقدار كبير من فرص التقدم [48].

وكان مما عزز قناعة المؤرخين بضرورة الانفتاح على العلوم الاجتماعية والحوار معها أخذاً وعطاءاً نجاح علماء الاجتماع في ابتكار وسائل ومنهجيات جديدة ساعدتهم على الاستجابة للشروط التي فرضتها التحديات الحضارية التي أفرزتها ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن نجاحهم في توظيف التقنيات التكنولوجية المعاصرة كاستخدام الحاسوب في عمليات البحث والدراسة.

وفي ضوء ما تقدم، فقد أخذ المؤرخون في مناقشة الافكار والمناهج التي عرفتها فروع العلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع، وعلم الانثربولوجيا، وعلم الاقتصاد، وعلم السكان، وعلم النفس، وعلم السياسة، وغيرها، ومحاولة الاستفادة منها في ضوء الطبيعة الخاصة لعلم التاريخ [49].

وقد لاحظ باراكلو أن سير المؤرخين في هذا الاتجاه قد ساعدهم على اكتشاف (سلاسل من الافكار وأنواعاً من المعالجات الجديدة التي كانوا يرغبون في الرجوع اليها بسبب عدم

ارتياحهم الى طرقهم التقليدية. أما كون هذه الافكار مستمدة من علم الاجتماع أو من الأنثروبولوجيا أو من الاقتصاد، فهو اعتبار ثانوي، والامر المهم هو كشف الامكانية التي قد تمكنهم من إضافة بعد جديد الى عملهم) [50].

لقد كان من أهم الآثار التي نشأت عن عودة التواصل بين المؤرخ والاجتماعي هي عودة الحيوية الى فكرة أن التاريخ هو (علم من العلوم) على نحو قريب مما دعت اليه المدرسة الوضعية في القرن التاسع عشر، وذلك لأنه في الوقت الذي كان فيه الشك قد أخذ يداخل نفوس المؤرخين في حقيقة انتماء دراستهم الى مقولات العلم تحت تأثير (التاريخية المثالية) فإن الاجتماعيين قد بقوا أوفياء لتقاليد (الوضعية) التي دعا اليها أوغست كونت وواصلوا نهجهم في التعامل مع قضاياهم الاجتماعية على أساس أنها علم ووفقاً للمناهج التي يقررها التطور العلمي[51].

وهكذا فإن انفتاح المؤرخين على معطيات العلوم الاجتماعية قد افرز كثيراً من التأثيرات في الدراسات التاريخية سواء أكان ذلك على مستوى الافكار العامة أو على مستوى المنهج. كما أدى ذلك الى ظهور مدارس تاريخية جديدة تحاول كل منها دراسة التاريخ على وفق المعطيات التي توصلت اليها وكان من أبرز هذه المدارس المدرسة البنيوية ومدرسة الحوليات ومدرسة التاريخ المقارن [52]. والحقيقة أن دراسة معطيات هذه المدارس يتجاوز حدود هذا البحث، إلا أنه قد يكون من المفيد أن نشير الى أن التوجهات الحديثة لهذه المدارس قد منحت البحث التاريخي حيوية جديدة ووسعت المجالات والآفاق التي يتحرك باتجاهها على طريق البحث عن الحقيقة في التاريخ.

المصادر والمراجع:-

1- بليخانوف، جورج، تطور النظرة الواحدية للتاريخ، ترجمة محمد مستجير مصطفى، بيروت 1975، ص 70.

2- ميد، هنتر، الفلسفة انواعها ومشكلاتها، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة 1969، ص 152.

3- مرحبا، د. محمد عبد الرحمن، من الفلسفة اليونانية الى الفلسفة الاسلامية، بيروت 1981، ص 121.

4- هاري المر، تاريخ الكتابة التاريخية، ترجمة د. محمد عبد الرحمن برج، مصر 1984 بارنز، ج1، ص 48 – 49.

5- نوري جعفر، التاريخ مجاله وفلسفته، بغداد 1955، ص 30 – 31.

6- ج. هرنشو، علم التاريخ، ترجمة عبد الحميد العبادي، بيروت 1982، ص 54 – 56.

7- جوزف هورس، قيمة التاريخ، ترجمة نسيم نصر، بيروت 1982، ص 27 – 28.

8- المرجع نفسه، ص 28.

9- هرنشو، علم التاريخ، ص 45 – 55.

10- المرجع نفسه، ص 56.

11- هورس، قيمة التاريخ ص29.

12- المرجع نفسه، ص 29.

13- بارنز، تاريخ الكتابة التاريخية، ج1، ص 137.

14- نصار، حسين، نشأة التدوين التاريخي عند المسلمين، بيروت 1980، ص 14 – 18، 38 – 48، 62 – 85، سيد اسماعيل كاشف، مصادر التاريخ الاسلامي ومنهج البحث فيه، القاهرة 1976، ص 24 – 37.

15- عفت محمد الشرقاوي، أدب التاريخ عند العرب، بيروت 1973، ص 259.

16- كاشف، مصادر التاريخ الاسلامي، ص 25 – 26، الحديثي، نزار عبد اللطيف، علم التاريخ عند العرب، بغداد 2001، ص 167 – 169.

17- محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق ابو الفضل ابراهيم القاهرة، الطبري ط2، 1967، ج1، ص 7 – 8.

18- الشرقاوي، أدب التاريخ عند العرب، ص 269 – 270.

19- الحديثي، علم التاريخ عند العرب، ص 167 – 169.

20- الشرقاوي، أدب التاريخ عند العرب، ص 270 – 274.

21- المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، بيروت 1986، ج1، ص6.

22- المصدر نفسه، ج1، ص 4.

23- الشرقاوي، أدب التاريخ عند العرب، ص 283.
24- البيروني، محمد بن أحمد، تحقيق ما للهند من مقولة للعقل أو مرذولة، بيروت 1983، ص 13 – 14.
25- ابن خلدون، تاريخ العلامة ابن خلدون، بيروت 1983، ج1، ص 2 – 3.
26- الشرقاوي، أدب التاريخ عند العرب، ص 273.
27- ناصيف نصار، الفكر الواقعي عند ابن خلدون، بيروت 1981، ص 131، ص 177 – 188.
28- المرجع نفسه، ص 160.
29- الجابري، د. محمد عابد، نحن والتراث، بيروت 1980، ص 308 – 309.
30- ابن خلدون، تاريخ العلامة ابن خلدون، بيروت (دار الكتاب اللبناني)، بلا. ت، ج1، ص 12.
31- د. رضوان سليم، نظام الزمان العربي، دراسة في التاريخيات العربية – الاسلامية، بيروت 2006، ص 151.
32- بارنز، تاريخ الكتابة التاريخية، ج1، ص 140.
33- محمد الطالبي، منهجية ابن خلدون التاريخية، بيروت 1981، ص 58.
34- المرجع نفسه، ص 51، راجع ايضاً الحديثي، علم التاريخ عند العرب ص 178 – 183.
35- احمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ، الاسكندرية، بلا. ت، ص 11، 16.
36- المرجع نفسه، ص 18.
37- المرجع نفسه، ص 21.
38- المرجع نفسه، ص 24.
39- المرجع نفسه، ص 26 – 35، يراجع ايضاً جوزف هورس، قيمة التاريخ، ص 76 – 94، هرنشو، علم التاريخ، ص 2 – 4.
40- صبحي، في فلسفة التاريخ، ص 28 – 34، هرنشو، علم التاريخ، ص 2، هورس، قيمة التاريخ، ص 107 – 11.
41- صبحي، المرجع نفسه، ص 41 – 42.
42- المرجع نفسه، ص 43 – 46.
43- المرجع نفسه، ص 56 – 61.
44- فلسفة الحضارة، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدري، مصر 1963، ص 42.
45- هرنشو، علم التاريخ، ص 5 – 6.
46- هورس، قيمة التاريخ، ص 76.

47- هـ. أ. مارو، من المعرفة التاريخية، ترجمة جمال بدران، مصر 1971، ص 188.

48- باراكلو، جفري، الاتجاهات العامة في الابحاث التاريخية، ترجمة د. صالح احمد العلي، بيروت 1984، ص 79.

49- المرجع نفسه، ص 80 – 83.

50- المرجع نفسه، ص 84.

51- المرجع نفسه، ص 91 – 111.

52- الملاح، د. هاشم يحيى، المفصل في فلسفة التاريخ، بغداد 2005، ص 550 – 576.